

قواعد الاحكام

[301] عليه ثلاث كفارات متساوية فأعتق ونوى التكفير مطلقا ثم عجز فصام شهرين بنية التكفير المطلق ثم عجز فتصدق على ستين كذلك أجزاءه عن الثلاث. ب: لو كان عليه كفارة طهار وإفطار رمضان فأعتق ونوى التكفير فالأقرب عدم الإجزاء، لعدم التعيين والاختلاف حكما. ولو سوغناه ففي وقوعه عن الطهار إشكال، أقربه الوقوع عما نواه، وهو المطلق، وحينئذ لو عجز فالأقرب وجوب الصوم عينا ولو لم يعجز فالأقرب وجوب العتق (1). ج: لو كان عليه كفارة واشتبه القتل أو الطهار نوى بالعتق التكفير. ولو شك بين طهار ونذر فنوى التكفير لم يجزئ. ولو نوى إبراء ذمته أجزأ. ولو نوى العتق مطلقا (2) أو الوجوب لم يجزئ. ولو نوى العتق الواجب أجزأ. د: لو كان عليه كفارتان فأعتق نصف عبد عن إحداهما ونصف الآخر عن الاخرى صح وسرى العتق اليهما. وكذا لو أعتق نصف عبده عن كفارة معينة صح، لأنه ينعق كله. هـ: لو اشترى أباه أو غيره ممن ينعق عليه ونوى به التكفير ففي الإجزاء إشكال ينشأ من أن نية العتق تؤثر في ملك المعتق لا في ملك غيره، والسراية سابقة فلا يصادف النية ملكا. و: لو أعتق أحد عبديه عن كفارته صح وعين من شاء. ز: لو اشترى بشرط العتق لم يجزئ عتقه عن الكفارة. الطرف الثالث في الصيام إذا فقد الرقبة والثلث أو لم يجد باذلا للبيع وإن وجد الثمن انتقل فرضه في المرتبة إلى صيام شهرين متتابعين. ولو وجد الرقبة وهو مضطر إلى خدمتها أو وجد الثمن واحتاج إليه لنفقته وكسوته لم يجب العتق، وسواء كانت الحاجة لزمانة أو كبر أو مرض أو جاه _____ (1) العبارة " ولو لم يعجز فالأقرب وجوب العتق " ساقطة من نسخة (ش 132). (2) في (ش 132) زيادة " أو التقرب ". _____